



وزير الصناعة والتخطيط والتعاون

نهضة

٢٩٧٣٥
_____ / _____
الرقم
١٣٠٧٥٩ ع ت / التاريخ
٢٠١٦/١٢٤٥ الموافق

المحامي الاستاذ توفيق سالم
عمان ص.ب (١١١١٨/٢٠٣٦١) الأردن
المحامي الاستاذ عمر العطعوط
عمان ص.ب (١١١١٨/٣٨١) الأردن



رقم (١٣٠٧٥٩) في الصنف

الموضوع: القرار الخاص بالعلامة التجارية (٣٠)

أرفق طيًّا القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية بخصوص العلامة التجارية المذكورة بكتابي أعلاه.

وأقبلوا الاحترام

مسجل العلامات التجارية

زين العواملة



وزارة الصناعة والتجارة والتموين

٢٩٧٥
١٣٠٧٥٩ ع ت/

الرقم
التاريخ
الموافق

٢٠١٦/١٢/٢٠

قرار صادر عن مسجل العلامات التجارية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/عمان

الجهة المعترضة: شركة سوسيتيه دي برودوبي نستله اس. ايه ، وكيلها المحامي توفيق سالم
عمان ص.ب (١١١٨/٢٠٣٦١) الأردن

الجهة المعترض ضدها: شركة معامل الصيداوي للحلويات ش.م.ب مقفلة، وكيلها المحامي عمر
العطوط، عمان ص.ب (١١١٨/٣٨١) الأردن.



الموضوع: العلامة التجارية () رقم (١٣٠٧٥٩) في الصنف (٣٠).

الوقائع

أولاً: تقدمت شركة معامل الصيداوي للحلويات ش.م.ب مقفلة بطلب تسجيل العلامة التجارية



() في الصنف (٣٠) من أجل "كاكاو، الدقيق والمستحضرات المصنوعة من
الحبوب، فطيرة حلوة، الحلويات، الثلاج، المشروبات المعتمدة على الشوكولاتة، المشروبات
المعتمدة على الكاكاو، البسكويت، الكعك، علكة، شوكولا، منتجات الكاكاو، كوكيز (فطائر
بسكويت)، آيس كريم (بوظة)، زينة للكعك (قابلة للأكل)، الهلام / جلي (الحلويات) الفطائر
(البانكيك)، معجون كعكة، بات، (المعجنات والفطائر)، بسكويت الوافل" وقد قبل هذا الطلب
مبئياً تحت الرقم (١٣٠٧٥٩) ونشر في ملحق الجريدة الرسمية رقم (٥٣٤) الصادر بتاريخ

٢٠١٤/٥/١١



وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا

الرقم

التاريخ

الموافق

ثانياً: بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٠ تقدمت المغتصبة بواسطة وكيلها باعتراض على العلامة التجارية المشار إليها أعلاه وذلك للأسباب التي تضمنتها لائحة الاعتراض.

ثالثاً: بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢١ قدم وكيل الجهة المغتصبة عليها لاحته الجوابية بعد منحه التمديد اللازم لذلك.

رابعاً: قدم وكيل الجهة المغتصبة البيانات المؤيدة للاعتراض على شكل تصاريح مشفوعة باليمين ومرافقاتها بعد منحه التمديد اللازم لذلك.

خامساً: قدم وكيل المغتصب صدراً البيانات المؤيدة لطلب تسجيل العلامة على شكل تصريح مشفوع باليمين ومرافقاته بعد منحه التمديد اللازم لذلك.

سادساً: قدم وكيل الجهة المغتصبة البيانات الداعمة وذلك على شكل تصريح مشفوع باليمين، بعد منحه التمديدات الازمة لذلك.

سابعاً: عقدت عدة جلسات علنية في مكتب مسجل العلامات التجارية، وبالنتيجة اختتمت القضية ورفعت لإصدار القرار.



وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا

الرقم

التاريخ

الموافق

القرار

بعد الاطلاع على ملف الدعوى بكامل محتوياته فقد تبين ما يلي :

من حيث الشكل:

حيث أن الاعتراض مقدم خلال سريان المدة المحددة بنص المادة (٤) من قانون العلامات التجارية فإني أقرر قبوله شكلاً.

من حيث الموضوع:

نجد أن وكيل الجهة المعترضة قد أسس دعواه على أساس تمايز تام من حيث الشكل العام



والبعد واللون بين العلامة التجارية موضوع الاعتراض () مع



العلامات التجارية العائدة ملكيتها للمعترضة والتي منها (QUALITY STREET) رقم (١٩٥٢، ١٢٤٥٢١، ١٢٤٤٢٤، ١٢٤٠١٩) في الصنف (٣٠) والتي تدعى المعترضة شهرتها وسبق استعمالها وتسجيلها وأن من شأن هذا التمايز مخالفة أحكام المادة (٧) والمادة (١) بقراطتها (٦، ١٠، ١٢) من قانون العلامات التجارية.

وبالرجوع إلى الاجتهادات القضائية، نجد أنها استقرت على أن المعيار في تقرير وجود التشابه من عدمه في العلامات التجارية يكمن في توافر عناصر متعددة ومن هذه العناصر النطق بالعلامة وكتابتها والمظهر الأساسي لها ونوع البضائع والأشخاص المستهلكين لها والانطباع البصري والسمعي.



وزارَةُ الصنَاعَةِ وَالتجَارِيَّةِ وَالتَّمْوِينِ

كما نجدها استقرت على ان الفيصل في التمييز بين علامتين تجاريتين ليس باحتواء العلامة على كلمة و/أو رسمة تحتويها العلامة الاخرى بل ان الفيصل بالصورة العامة التي تتطبع في الذهن نتيجة للشكل الذي تبرز به هذه العلامة عدل عليا رقم (٩٧/٤٨).

وبمناظرة العلامة التجارية العائدة للجهة (بالعلامات التجارية موضوع الاعتراض)



المعترضة والتي منها (Quality STREET) على وجه التعاقب فقد تبين ان العلامة التجارية موضوع الاعتراض والتي تكونت من عدة عناصر



متمثلة بالكلمة (Eclairs) و التصميم () والمسجل كعلامة تجارية في اعلانها وحبات من الشوكولاتة و هذه العناصر جعلت من العلامة التجارية موضوع الاعتراض بمجموعها ذات صفة فارقة ومميزة عن الشكل والمظهر العام الذي ظهرت به علامات الجهة المعترضة والتي تكونت من الكلمات (QUALITY STREET) و/أو رسومات واردة بتصميم مميز.

وبالتناوب فان الانطباع البصري والذهني والسمعي الذي تتركه العلامة التجارية موضوع الاعتراض جاء مختلا ومحيرا عن الانطباع البصري والذهني والسمعي الذي تتركه علامات الجهة المعترضة مما اسbug على علامة الجهة المعترض ضدها الصفة الفارقة الامر الذي ينتفي معه غش الجمهور وتضليله ووقوعه في الالتباس بمجرد النظر اليها، وهذا ما أكدت عليه محكمة العدل العليا الموقرة في العديد من قراراتها ومنها القرار رقم (٢٠١٢/٤٦) والقرار رقم (٢٠١٢/٢٦) تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٨ والذي جاء فيه ما يلي "وحيث ان العلامة المستدعى عليها جاءت على شكل كلمة (كريشرز) وفوقها كلمة دجاج كنتاكي بينما العلامات العائدة للمستأنفة (المستدعية) جاءت على شكل كلمة (كريش) وفوقها رسمة قطعة من حبة برتقال او ليمون واحيانا (Crush) مع ذات الرسمة او بدونها او على



وزاره الصناعه والتكنولوجيا والتمويه

شكل زجاجة ومن خلال مقارنة العلامة العائدة للمستأنف مع العلامات العائدة للمستأنف ضدتها الثالثة لا تجد المحكمة ان هناك تطابقاً في الشكل بينهما قد يؤدي الى غش الجمهور اذ من السهل التمييز بين هذه العلامات ولا تجد المحكمة ان في تسجيل هذه العلامة التجارية العائدة للمستأنف اي مخالفة لأحكام المادة (٨) المذكورة، وحيث توصل المستأنف ضده الثاني بقراره المستأنف الى هذه النتيجة فيكون قراره صادف صحيح القانون واسباب الاستئناف لا ترد عليه".

وفيما يتعلق بما ادعته الجهة المغيرة من شهرة و/أو سبق استعمال العلامات التجارية المملوكة للمغيرة فانه لا مجال لإعمال معايير الشهرة و/أو الأخذ بمبدأ الأسبق بالاستعمال في ظل انعدام التشابه بين العلامات المشار إليها أعلاه.

وتأسيساً على ما سبق، وحيث أن العلامة موضوع الاعتراض لا تشكل مخالفة لأحكام المادة (٧) والفراء (٦، ١٠، ١٢) من المادة (٨) من قانون العلامات التجارية، فإنني أقرر رد الاعتراض

الوارد على تسجيل العلامة التجارية (١٣٠٧٥٩) في المعلن عنها تحت الرقم (١٣٠٧٥٩) في الصنف (٣٠) والسير في إجراءات تسجيلها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢١
قابلً للاستئناف خلال عشرين يوماً.

مسجل العلامات التجارية
زين العواملة

وزارة العدل

رقم الدعوى:

(٢٠١٧/٢٧)

رقم القرار:(٣٦)

القرار

ال الصادر من المحكمة الإدارية المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

الم الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد وحيد أبو عياش

وعضوية القضاة السادة

عاطف الجرادات ، د. فايز المحاسنة

المستأنفة: شركة سوسيتيه دي برودوبي نستله اس . أيه .

المستأنف ضدهما:

١. مسجل العلامات التجارية بالإضافة لوظيفته بصفته مصدر القرار المستأنف ومن قام بتقديمه يمثله رئيس النيابة العامة الإدارية.
٢. شركة معامل الصيداوي للحلويات ش. م. ك وكيلها المحامي عمر العطعوط.

بتاريخ ٢٠١٧ / ١ / ٤٤ تقدمت المستأنفة بهذه الدعوى ضد المستأنف ضدهما وذلك للطعن بالقرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية في وزارة الصناعة والتجارة " السيدة زين العواملة " بالإضافة لوظيفته بصفته مصدر القرار ومن قام بتقديمه "المستدعى ضده الأول " رقم ع ت/٢٠١٦/١٢/٢٠ ٣٩٨٣٥/١٣٠٧٥٩ تاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٠ والمتضمن رد الإعتراف الوارد على تسجيل العلامة التجارية (المعلن عنها تحت الرقم " ١٣٠٧٥٩ " في الصنف ٣٠ والسير في إجراءات تسجيها.

واستندت الدعوى على أسباب الطعن التالية :-

- ١- أخطأ مسجل العلامات التجارية بالنتيجة التي توصل إليها .
- ٢- أخطأ مسجل العلامات التجارية إذ اعتبر أن العلامة المغتصب عليها مميزة عن علامة الجهة المغتصبة .

٣- أخطأ مسجل العلامات التجارية بالقول أن الإنطباع البصري والذهني الذي تركه العلامة المعترض عليها جاء مختلأً ومغايراً للإنطباع البصري والذهني الذي تركه علامة الجهة المعترضة .

٤- أخطأ مسجل العلامات التجارية بتجاهل كون علامة الجهة المعترضة/ المستأنفة مشهورة وأنها أسبق في التسجيل والإستعمال.

٥- أخطأ مسجل العلامات التجارية إذ لم يراعي في قراره اتحاد الصنف "٣٠" واتحاد البضاعة.

٦- أخطأ مسجل العلامات التجارية في كل ما ذهب إليه في قراره وفي النتيجة التي خلص إليها.

٧- القرار الطعن معيب بعيب مخالفة قانون العلامات التجارية والخطأ في تطبيقه وتأويله.

٨- القرار الطعن معيب بعيب إساءة إستعمال السلطة المنوحة لمن أصدر القرار المطعون فيه.

٩- القرار الطعن معيب بعيب التسبيب وتعليق القرار المذكور.

وبالمحاكمة الجارية علنًا، بحضور وكيل المستأنفة وممثل المستأنف ضده الأول " مسجل العلامات التجارية " وغياب المستأنف ضدها الثانية " شركة معامل الصيداوي للحلويات المتبلغة حسب الأصول والمقرر اجراء محاكمتها بمتابعة الوجاهي ثلي إستدعاء الدعوى واللائحة الجواهية ولائحة الرد على اللائحة الجواهية وأبرزت كافة بينات الدعوى وتقدم وكيل المستأنفة ببرافعنة الخطية وقدم ممثل المستأنف ضده الأول مرافعته الخطية .

القرار

بالتدقيق والمداوله وبعد الإطلاع على أوراق الدعوى نجد أن وقائعها تتلخص في أن:-

١- قامت شركة معامل الصيداوي للحلويات ش.م.ل مقفلة " المستأنف ضدها الثانية " بتسجيل العلامة التجارية _____ في الصنف "٣٠" من أجل كاكاو الدقيق والمستحضرات المصنوعة من الحبوب ، فطيرة حلوة ، الحلويات ، التلح ، المشروبات المعتمدة على الشوكولاته ، المشروبات المعتمدة على الكاكاو والبسكويت ، الكعك ، علكة ، شوكولا ، منتجات الكاكاو كوكيز " فطائر بسكويت " آيس كريم " بوظة" زينة الكعك " قابلة للأكل" الهمام / جلي الحلويات الفطائر" البنكيك " معجون كعكة ، بات المعجنات والفطائر " بسكويت الوافل وقد قبل هذا الطلب مبدئياً تحت الرقم " ١٣٠٧٥٩ " ونشر في ملحق الجريدة الرسمية رقم ٥٣٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٥/١١ .

- ٢- تقدمت المغربية "المستأنفة" بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٠ بواسطة وكيلها باعتراض على طلب تسجيل العلامة التجارية وذلك للأسباب التي تضمنتها لائحة الإعتراض.
- ٣- قدم وكيل الجهة المغربية عليها "المستأنف ضدها الثانية" بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢١ لائحته الجوابية بعد منحه التمديد اللازم لذلك.
- ٤- قدم وكيل الجهة المغربية "المستأنفة" البيانات المؤيدة للاعتراض على شكل تصاريح مشفوعة باليمين ومرافقاتها بعد منحه التمديد اللازم لذلك.
- ٥- قدم وكيل المغربية ضدها "المستأنف ضدها الثانية" البيانات المؤيدة لطلب تسجيل العلامة على شكل تصريح مشفوع باليمين ومرافقاته بعد منحه التمديد اللازم لذلك.
- ٦- قدم وكيل الجهة المغربية "المستأنفة" البيانات الداحضة وذلك على شكل تصريح مشفوع باليمين بعد منحه التجديفات الازمة لذلك.
- ٧- تم عقد عدة جلسات علنية في مكتب مسجل العلامات التجارية وبالنتيجة اختتمت القضية ورفعت لإصدار القرار.
- ٨- بناءً على ذلك أصدر المستأنف ضده الأول "مسجل العلامات التجارية" بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٠ قراره الطعن.

لم ترضي المستأنفة بالقرار الطعن فتقدمت بهذه الدعوى للطعن به للأسباب التي أورذناها في مستهل هذا القرار.

وعن جميع أسباب الإستئناف تجد محكمتنا أن المستأنفة تستند على أساس مشابهة العلامة التجارية موضوع الإعتراض  بالعلامات التجارية العائد للجهة المستأنفة والتي منها  رقم "١٣٠٧٥٩" في الصنف ٣٠ العائد ملكيتها لها وأن علامتها تتمتع بشهرة وسمعة عالمية وأن تسجيل العلامة المذكورة مخالف لأحكام المادتين ٧، و ٨ و ٦ و ١٠ و ١٢ من قانون العلامات التجارية .

وتتجدد محكمتنا أنه وبموجب المادة الثانية من قانون العلامات التجارية فإن العلامة التجارية هي أي إشارة ظاهرة يستعملها أو يزيد استعمالها أي شخص لتمييز بضائعه أو منتجاته أو خدماته عن بضائع أو منتجات أو خدمات غيره.

وبموجب المادة السابقة من ذات القانون فإنه يشترط لتسجيل العلامة التجارية أن تكون ذات صفة فارقة من حيث الأسماء أو الحروف أو الأرقام أو الأشكال أو الألوان أو غير ذلك أو أي مجموعة منها وقابلة للإدراك عن طريق النظر وتعني لفظة "فارق" إن العلامة التجارية

موضعه على شكل يكفل تمييز بضائع صاحبها عن بضائع غيره من الناس ولدى الفصل فيما اذا كانت العلامة التجارية ذات صفة فارقة وفقاً لما تقدم يجوز للمسجل أو للمحكمة اذا كانت العلامة التجارية مستعملة بالفعل أن يأخذ بعين الإعتبار طول المدى الذي جعل مثل ذلك الإستعمال لتلك العلامة التجارية مميزاً فعلاً للبضائع المسجلة أو التي ينوي تسجيلها ووفقاً للمادة ٦/٨ ، ١٢٠، ١٠ من ذات القانون فإنه لا يجوز تسجيل:-

٦- العلامات المخلة بالنظام العام أو الآداب العامة أو التي تؤدي إلى غش الجمهور أو العلامات التي تشجع المنافسة التجارية غير المحققة والتي تدل على غير مصدرها الحقيقي.

١٠- العلامة التي تطابق علامة شخص آخر سبق تسجيلها لنفس البضائع التي يراد تسجيل العلامة من أجلها أو لصنف منها أو العلامة التي تشابه تلك العلامة إلى درجة قد تؤدي إلى غش الغير.

١٢- العلامة التجارية التي تطابق أو تشبه أو تشكل ترجمة لعلامة تجارية مشهورة وذلك لإستعمالها لتمييز بضائع مشابهة أو مماثلة للبضائع التي اشتهرت بها ويكون من شأنها إيجاد لبس مع العلاقة المشهورة أو لإستعمالها لغير هذه البضائع بشكل يحتمل أن يلحق ضرراً بمصلحة مالك العلامة التجارية المشهورة ويؤدي بصلة بينة وبين هذه البضائع وكذلك العلامات التي تشابه أو تطابق الشارات الشرفية والإعلام والشعارات الأخرى والأسماء المختصرة الخاصة بالمنظمات الدولية أو الأقليمية أو التي تسيء إلى قيمنا التاريخية والعربية والإسلامية .

ويستفاد من هذه المواد أن المشرع أجاز أن تكون العلامة التجارية ذات صفة فارقة من حيث الأسماء أو الحروف أو الأرقام أو الأشكال أو الألوان أو غير ذلك وأن المشرع في هذه المادة لم يورد شكلاً للصفة الفارقة على سبيل الحصر ، وأن المعيار في تقرير وجود التشابه بين علامة تجارية وأخرى تكمن في توافر عناصر متعددة ومن ضمنها المظهر الأساسي لها والنطق بالعلامة وكتابتها ونوع البضائع والأشخاص المستهلكة والخدمات التي تقدمها لها والإنطباع البصري والسمعي عنها وحتى تكون المقارنة بين العلامات صحيحة ومنتجة لا بد من اعتماد أوجه الشبه كأساس لتحديد التشابه ، طالما أن وجه التشابه تتحقق إذا ما وصل إلى حد خداع جمهور المستهلكين وتضليله .

ويتدقيق التشابه الحاصل في مجموع العلامات التي بتقاصيلها ومقارنتها العلامة التي ترغب المستأنف ضدها الثانية بتسجيلها مع العلامة المسجلة باسم المستأنفة تجد محكمتنا أن

العلامة المطلوب تسجيلاً موضوع الإعتراض [] يمناظرة هذه العلامة بالعلامات التجارية العائد للجهة المغتصبة "المستأنفة" والتي منها " QUALITY STREET " على وجه التعاقب تبين أن العلامة التجارية موضوع الإعتراض والتي تكونت من عدة عناصر متمثلة بالكلمة " Eclairs " والتصميم [] المسجل كعلامة تجارية في أعمالها وحبات من الشوكولاتة وهذه العناصر جعلت من العلامة التجارية موضوع الإعتراض بمجموعها ذات صفة فارقة ومميزة عن الشكل والمظهر العام الذي ظهرت به علامات الجهة المغتصبة والتي تكونت من الكلمات " QUALITY STREET " و/أو رسومات واردة بتصميم مميز مما يجعل هناك اختلاف من حيث الإنطباع البصري والذهني والسمعي الذي تتركه العلامة التجارية موضوع الإعتراض جاء مختلفاً ومغايراً عن الإنطباع البصري والذهني والسمعي الذي تتركه علامات الجهة المغتصبة مما اسبغ على علامة الجهة المغتصبة ضدها " المستأنف ضدها الثانية " الصفة الفارقة الأمر الذي ينتهي معه غش الجمهور وتضليله ووقوعه في الالتباس بمجرد النظر إليها مما يشكل اختلافاً واضحأً بينهما مما يجعل من قرار المستأنف ضدها الأولى " مسجل العلامات التجارية " متفقاً وأحكام القانون ويكون الاستئناف مستوجب الرد أنظر لطفاً " ٢٠١٢/٤٨٦ ، ٢٠٠٩/١٢٦ " عدل علياً أضف إلى ذلك أن الفيصل في التمييز بين علامتين تجاريتين ليس باحتواء العلامة على كلمة و/أو رسمة تحتويها هذه العلامة لطفاً " عدل علياً ١٩٩٧/١٤٨ ".

لهذا وتأسيساً لما تقدم تقرر المحكمة:

رد الاستئناف موضوعاً وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبليغ خمسين ديناراً
أتعاب محامية.

قراراً وجاهياً بحق المستدعية والمستدعى ضده الأول وبمنابع الوجاهي بحق المستدعى ضدها الثانية قابلاً للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ثلاثة أيام من اليوم التالي صدر باسم حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم صدر وأنهم بتاريخ

٢٠١٧/١٠/٢٥

The image shows handwritten signatures and official seals of the court members and the judge. From left to right:
1. A signature in Arabic: "الرئيس وحيد أبو عباس" (President Wadih Abu Abbas) with the date "٢٠١٧/١٠/٢٥".
2. A signature in Arabic: "عضو عاطف العبدانات" (Member 'Attaf Al-Abdanat).
3. A signature in Arabic: "عضو د. فايز الحسينية" (Member Dr. Faiyaz Al-Husseini).
4. A handwritten note at the bottom: "مفعول بالرغم من عدم توقيعه" (Subject to execution despite lack of signature).
5. A stamp at the bottom right: "المحكمة الإدارية" (Administrative Court), "٢٠١٧/٢٧", "رقم القرار (٣٦)" (Case number 36).